الصباح AL-SABAH

أمين سر الجمعية أكد أن الحملات ساهمت في تخفيف آثار «الجائحة» على أفراد المجتمع

وليد الربيعة : «إحياء التراث» أنفقت أكثر من مليوني دينار لمواجهة آثار «كورونا» داخل الكويت

أعمال خيرية متواصلة لإحياء التراث .. وفي الإطار وليد الربيعة

فريق تطوعي لتوزيع الإعانات

لا تزال جهود مكافحة وباء «كورونا» وآثاره مستمرة، ولم تهدأ ولا تزال الحملات والفزعات الخيرية الكويتية يصدح صداها في مختلف أنحاء العالم .

هذا ما عبر عنه وليد محمد الربيعة أمين سر جمعية إحياء التراث الإسلامي وقال: أنه ومنذ بدء ظهور وباء «كورونا» بادرت الجمعية وبإشراف من فريق إدارة الأزمات التابع لها بالقيام بدورها في مواجهة هذا الوباء أولا عبر التوعية والإرشاد، ثم بإطلاق العديد من الحملات التي تساهم في تخفيف أثر هذه الجائحة على أفراد المجتمع داخل الكويت، إضافة لمشاريعها الإغاثية خارج الكويت.

ويقدر ما تم انفاقه داخل الكويت بأكثر من مليوني دينار لمواجهة الآثار الناتجة عن جائحة كورونا على شكل مساعدات مختلفة، وقد كانت مشاريع الإطعام وسداد الإيجارات والإعانات المالية هي الأكثر انفاقاً للمساعدات .

ومن أول وأبرز هذه الحملات حملة «دفعة بلاء» في شهر فبراير من العام الماضي، والتي تم من خلالها تسديد الإيجارات عن كثير ممن انقطعت رواتبهم ومصادر رزقهم بسبب تعطل الكثير من الأعمال، وقد بلغ قيمة ما تم تسديده من إيجارات «120» ألف د.ك، بالإضافة لصرف ما يعادل «111» ألف د.ك من خلال مشروعي إطعام الطعام والسلة الغذائية.

وأضاف الربيعة أن الجمعية ومن خلال مشاريعها حرصت على إعطاء اهتمام خاص ببعض الفئات في المجتمع من أصحاب الظروف الخاصة والأوضاع الصعبة ، ومنها فئة الأرامل والأيتام ، وقد تم صرف ما يقارب من «82» ألف د.ك لكفالتهم ورعايتهم، كذلك فئة المرضى، وخصوصاً أصحاب الأمراض المستعصية، فقد تم مساعدتهم بما يعادل «85» ألف د.ك ، كذلك قمنا بمساعدة العمال عينياً بتقديم الطعام والوجبات ، وقد قامت الجمعية بإنفاق ما يقارب من «100» ألف د.ك في هذا الباب، كذلك تم تقديم مساعدات مالية للفقراء والمحتاجين من العاطلين عن العمل وأصحاب الدخول الضعيفة بقيمة «93» ألف د.ك.

ثم تلا تلك الحملة حملة أخرى حملت شعار «فزعة الكويت»، وتم فيها أيضاً تقديم المساعدات المادية للعديد من الأسر والمحتاجين، سواء الأرامل والمطلقات، أو من ضعيفي الدخل، وذوي الاحتياجات الخاصة، والذين بلغ عددهم «1955» حالة، والعدد يزداد باستمرار .

وأضاف الربيعة أن الجمعية وبالتنسيق مع بعض الجهات الرسمية قامت من خلال حملة «فزعة الكويت» بتقديم ما يقارب من «16» ألف وجبة للمؤسسات والمستشفيات والجهات الحكومية والمحاجر وللعمالة المتضررة.

كذلك تقديم «20» ألف سلة غذائية للأسر المتضررة ولمباني الحجر التي وضعتها وزارة الصحة، بالإضافة لتجهيز العديد من المدارس والمحاجر الصحية وفي أماكن مكافحة الفيروس بالكراسي وأجهزة الحاسب الآلي والمعدات والفرش وكامل التجهيزات للدفاع المدني والصحة.

كما وزعت الجمعية بعض المستلزمات الطبية الضرورية التي يحتاجها إخواننا المتواجدين في المحاجر الصحية وعلى الأسر المتضررة مثل: الكمامات والدسوس والمعقمات والكمامات.

وأوضح الربيعة أن جمعيات النفع العام ، وخصوصا جمعية إحياء التراث الإسلامي تقوم بدور داعم للجهود التي تبذلها مؤسسات الدولة في مواجهة الكوارث والأزمات بالتنسيق مع هذه المؤسسات .

أما على صعيد التوعية المجتمعية قال وليد الربيعة: أن الجمعية بجميع أقسامها قد كان لها دور بارز على الساحة من خلال ما قدمته من برامج وأنشطة توعوية، حيث تم تنظيم ونشر العديد من المحاضرات والدروس وحلقات التحفيظ عبر البث المباشر، وكان من ذلك: نشر ما يصل لألف مقطع توعوي وتعليمي، منها على سبيل المثال : «329» مقطع فيديو بعنوان: « الوعي والطمأنينة»، ونشر «62» فيديو من « توجيهات شرعية في زمن كورونا»، بالإضافة لترجمتها الى ما يقارب من «11» لغة، ونشر «11» مقطعا بعنوان: « فرصة واغتنمها»، بالإضافة لنشر مقاطع لكبار العلماء بعنوان: «سلسلة التوكل والصبر»، وطباعة ألف حقيبة دعوية، وعمل «20» ألف نسخة لكل من كتيب «الرقية الشرعية» وكتيب خاص بكورونا، إضافة للدروس وحلقات تحفيظ القرآن أون لاين والتي بلغت «600» حلقة الكترونية « تعليم عن بعد « تغطي مختلف مناطق الكويت .

بدعم من الأمانة العامة للأوقاف

«تنمية الخيرية» تسدد مصاريف 327 طالبا وطالبة

تعاون وثيق بين تنيمة الخيرية وأمانة الأوقاف

نفذت الجمعية الخيرية العالمية للتنمية والتطوير وبدعم من الأمانة العامة للأوقاف المرحلة الثالثة من مصرف دعم التعليم، إذ سددت مصاريف 327 طالبا وطالبة من الدارسين الذين ترعاهم الجمعية في مختلف المراحل الدراسية، مبينة أن ذلك يأتي في إطار تلمسها لحاجة المعوزين ومسؤولياتها الوطنية في الشراكة المجتمعية.

وقالت «تنمية الخيرية» إنها تحرص على تنفيذ مشروعها في رعاية طالب العلم في كل عام، مشيرة إلى تلقيها طلبات المساعدة من خلال الروابط الإلكترونية ثم تقوم بفحص كل حالة بشكل دقيق، والتأكد من الأوراق الثبوتية، ثم دعم الحالات حسب أولوية شدة الاحتياج واستيفاء الشروط، لتكون الأولوية للطلاب الأيتام، ثم لأبناء الأسر التي يعاني عائلها من مرض يمنعه من طلب الرزق، ثم أبناء الأسر المتعففة وضعاف الدخل.

وتقدمت «تنمية الخيرية» بالشكر الجزيل للأمانة العامة للأوقاف على التبرع الكريم الذي كان سببا في استكمال الطلاب لدراستهم، وتخفيف العبء المادي والنفسي عن أسرهم، مبينة أن تسديد الرسوم الدراسية عن المستحقين يكون بشكل مباشر من خلال شيك يسجل باسم المدرسة.

وأوضحت «تنمية الخيرية» أنها تتبنى المشروعات الوقفية سعيا لدعم وتنمية وتطوير الفرد والمجتمع، إضافة إلى تنفيذ ودعم البرامج والمشروعات الخيرية الإغاثية، والمساهمة في إغاثة متضرري الكوارث، داعية المتبرعين الكرام من أصحاب الأيادي البيضاء إلى مد يد العون لإغاثة الأيتام والفقراء.

تنمية تواصل دعم طلبة العلم

تتمات

اختلط الحابل

أو استقالة الحكومة.

وقال الغانم قبيل رفع الجلسة : « أبلغتني الحكومة بعدم حضورها جلسة اليوم – الثلاثاء– الممتدة إلى جلسة الغد – الأربعاء– بسبب تواجد الإخوة النواب وجلوسهم على مقاعد الحكومة، وبالتالي ترفع الجلسة إلى جلسة ما بعد العيد».

وفي بيان الحكومة الذي ألقاه وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، ونقله تلفزيون الكويت، أوضح أن الحكومة لم تحضر جلسة المجلس أمس، احتراما لمسيرة الديمقراطية وتجنبا للمشاركة في أمور تساهم بتردي الممارسة البرلمانية.

وقال الحريص : تلبية لدعوة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، لحضور جلسة مجلس الأمة العادية العلنية التي كان مقررا عقدها الثلاثاء، حضرت الحكومة للمشاركة في استكمال جدول الأعمال وما يتضمنه من بنود، إلا أن الحكومة فوجئت بقيام بعض النواب بالجلوس بالمقاعد المخصصة لسمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد والوزراء، بالمخالفة للعرف الذي نشأ منذ إقرار الدستور وبدء الحياة النيابية، وتواترت عليه جميع مجالس الأمة السابقة وذلك رغبة منهم في تعطيل عقد الجلسة، بالمخالفة للتقاليد والأعراف البرلمانية المستقرة».

أضاف : في جميع برلمانات العالم يخصص مكان محدد لجلوس الحكومة، وقد جرى العمل في الكويت على تحديد الصف الأمامي بالقاعة لجلوس أعضاء الحكومة، وهذا التخصيص ليس انتقاصا من القدر أو تقليل من الشأن لأي عضو فالجميع سواسية، وإنما لتسهيل التنسيق والتشاور بين أعضاء الحكومة في الأمور التي تطرح أثناء الجلسة، إلا أن ما حدث في جلسة الثلاثاء، من الإصرار على مخالفة الأعراف البرلمانية، دعت الحكومة إلى عدم حضور الجلسة احتراما لمسيرة الديمقراطية والأعراف البرلمانية المستقرة، وتجنبا للمشاركة في أمور تساهم بتردي الممارسة البرلمانية، التي لم يسبق أن شهدتها قاعدة عبد الله السالم على مدى ستة عقود.

وقال إن «الحكومة تؤكد على أن هذه الممارسات الخاطئة المتزايدة غير المسبوقة من قبل بعض الإخوة النواب والمخالفة للدستور وللأعراف البرلمانية، تعطل وتعوق العمل والإنجاز المطلوب، وتدحض صراحة ادعاء بعض النواب اتهام الحكومة بعرقلة عقد جلسات مجلس الأمة، ومخالفتها للدستور واللائحة، والحكومة تؤكد مجددا دعوتها إلى وجوب التعاون المثمر مع جميع أعضاء مجلس الأمة الموقر، من خلال احترام احكام الدستور واللائحة ومراعاة التقاليد والأعراف البرلمانية المستقرة، حتى نستطيع معاً تحقيق تطلعات أهل الكويت الأوفياء في حاضر مشرق ومستقبل زاهر».

نواب : جلوس

النواب في مقاعد الوزراء، أول مرة نشاهده في كل الدورات البرلمانية، لاسيما التي كنت فيها».

أضاف أن جدول أعمال الجلسة توجد به قوانين عديدة مهمة ينتظرها الشعب الكويتي، منها مكافأة الصفوف الأمامية، مبيناً أن النواب وتصرفاتهم هما السبب في تعطيل الجلسات.

واستغرب حماد دخول نائب إلى قاعة عبد الله السالم حاملاً ميكروفون، مبينا «الوضع السياسي الحالي غير صحي، وأطالب بتشكيل لجنة من الطب النفسي لفحص عقلية جميع النواب وهل هم مسؤولون عن تصرفاتهم أم لا».

من جهته اعتبر النائب مرزوق الخليفة، أن التحصين غير الدستوري لسمو رئيس الوزراء، خلق مشهدا سياسيا معقدا، مشددا على أن «هناك تصميما لدى النواب بعدم عقد أي جلسة مقبلة، إلا في حالة صعود رئيس الوزراء منصة الاستجواب واحترام الدستور».

ورأى الخليفة أن «جلوس النواب في مقاعد الوزراء حركة برلمانية راقية، ورسالة واضحة بأن من لا يحترم الدستور لا يحترم من في هذه القاعة التي أساسها احترام دستور 1962».

وأوضح أن « النواب مجمعون على أن العهد بينهم هو احترام الدستور، وعليه لن تعقد أي جلسة مقبلة ما لم يصعد رئيس الوزراء منصة الاستجواب وستكون الكلفة السياسية على سمو رئيس مجلس الوزراء عالية».

وقال الخليفة : «هناك من يقول إننا نعطل أعمال المجلس والدولة وإن الأعمال متوقفة ونقول نعم أهم شيء لا يتم تجاوز دستور 1962 »، مضيفاً « الرئيسان يريدان التضحية بأي وزير وتقديمه ككبش فداء حتى تدور العملية التشريعية، وإذا تم ذلك سيتم تثبيت الحصانة لرئيس الوزراء من جميع الاستجوابات الحالية والمزمع تقديمها في سابقه خطيرة لم تحدث منذ تأسيس دستور 1962 ».

أضاف أن « رئيس الوزراء بهذا التحصين تخلى عن وزرائه»، مطالبا الوزراء بتقديم استقالات جماعية حتى لا يتم التضحية بهم فرادى من أجل تحصين الرئيس.

وقال الخليفة : «لا يمكن لأحد أن يحل هذا التعقيد في الموقف السياسي سوى سمو أمير البلاد، والشعب ينتظر حل هذه المشكلة بحكمة سمو الأمير».

من ناحيته اعتبر النائب د. حسن جوهر، أن جلوس النواب في مقاعد الوزراء، هو تعبير برلماني لرفض اجراءات الحكومة.

وقال جوهر : إذا كانت الحكومة مستاءة من جلوس النواب على مقاعد الوزراء، فأين الحكومة ورئيس مجلس الوزراء الذي انتهك المادة100من الدستور وتجاوز حق المساءلة السياسية لأكثر من30نائبا.

واتساءل عن اي مصالح تتحدث عطّلناها؟.

وكان من المقرر أن يناقش المجلس في جلسته العادية والتكميلية أمس واليوم، بنود جدول الأعمال المكون من 16 بندا و38 فقرة، من بينها 8 رسائل واردة و10 شكاوى وعريضة. بالإضافة إلى مواصلة النظر في الخطاب الأميري، الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة.

كما كان من المقرر النظر في المداولة الثانية على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم «61» لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع، والمداولة الثانية على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم «3» لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر.

« خليجي 25 »

وقال رئيس اتحاد كأس الخليج لكرة القدم الشيخ حمد بن خليفة بن أحمد آل ثاني خلال الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته الجمعية أمس الاثنين، عبر تقنية الفيديو «اتمنى ان نقف متحدين ومتكاتفين لاتاحة الفرصة للعراق الشقيق والاخوة في الاتحاد العراقي، لاستضافة بطولة كأس الخليج القادمة في البصرة».

أضاف ان ذلك يأتي «لعلمنا بما تمثله هذه الاستضافة للجماهير العراقية وللرياضيين العراقيين من اهمية، في بلد شقيق عانى الكثير من المآسي والحروب، وقد تكون هذه الاستضافة نافذة من نوافذ الامل، عندما يرى أشقاؤنا العراقيين ان الخليج يذهب اليهم ويحتضنهم في عرس كروي هو الاكثر اهمية في منطقتنا».

من جهته اعرب امين عام اتحاد كأس الخليج العربي جاسم الرميحي، عن تمنياته ان تحقق البطولة طموح وتطلعات الجميع، مثمنا دعم الاشقاء بالاجماع للعراق لتنظيم «خليجي 25».

وأعرب الرميحي عن ثقته الكبيرة «بأن يكون الاستعداد من قبل الاتحاد العراقي بوتيرة متصاعدة، من أجل التجهيز للعرس الخليجي المرتقب وهو يقام في ربوع البصرة».

إسرائيل ترتكب

الحد القانوني» ويجب أن تواجه عواقب نتيجة انتهاجها سياسة «فصل عنصري» ضد الفلسطينيين.

يقول أحمد بن شمسي من هيومان رايتس إن: «الفصل العنصري ليس هو فقط عبارة للتنديد، فهو مفهوم قانوني تنطبق عليه ضوابط معينة منبثقة من القانون الدولي». فبحسب «الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرية» الموقع عليها عام 1973 و»نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية» لعام 1998، يعد الفصل العنصري جريمة إذا توفرت عناصر «نية إبقاء هيمنة جماعة عرقية على أخرى، في ظل سياق من القمع الممنهج من الجماعة المهيمنة مع ممارسة أفعال لا إنسانية»

وتقول هيومان رايتس إنها قامت على مدار سنوات بتوثيق عدد من الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، أبرزها وجود «6.8 مليون إسرائيلي يتحركون بحرية بين المدن الإسرائيلية والقدس الشرقية وأجزاء من الضفة الغربية بينما يعيش 6.8 مليون فلسطيني مشتتين في أماكن متباعدة ومتفرقة» .

وبالنسبة للقدس الشرقية يتعين على 400 ألف فلسطيني الحصول على حق الإقامة المشروط والقابل للإلغاء، بينما لا يحتاج الإسرائيليون لذلك. أما في الضفة الغربية فقد رصد التقرير 600 حاجز أمني فضلا عن مصادرة مليوني دونم من الأراضي – مايعادل ثلث مساحة الضفة الغربية – بهدف «التهجير القسري». فضلا عن بناء جدار فاصل جزئي على الأراضي الفلسطينية.

ورفضت الحكومة الإسرائيلية التعليق – قبل الاطلاع الكامل على التقرير – لكن محللين إسرائيليين اعتبروا مخرجات التقرير تجديدا لموقف المنظمة الحقوقية «المعادي» لإسرائيل، بحسب المحلل السياسي إيلي نيسان: «منظمة هيومان رايتس ووتش لا ترغب بقيام دولة إسرائيل» وأضاف أن «هذا تقرير ليس له أساس من الواقع والدولة تحترم كل السكان وكل المواطنين بمن فيهم العرب».

لكن الاتهامات التي توجهها «هيومان رايتس» ليست جديدة. فقد سبق أن أصدر مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بيتسيلم» تقريرا في يناير 2021 قال فيه إن ما وصفه بـ»التفوق اليهودي من النهر إلى البحر يرقى إلى حد الأبارتهايد أو الفصل العنصري».

وفي 2018 صوت الكنيست بغالبية 63 صوتا لصالح قانون «القومية اليهودية» الذي يمنح اليهود فقط ممارسة حق تقرير المصير في البلاد بينما ألغى اللغة العربية كلغة رسمية ثانية في البلاد.

وعلى الرغم من وصف أعضاء في الكنيست من المعارضة الإسرائيلية القانون بأنه يهدف إلى الإضرار بحقوق عرب إسرائيل، إلا أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أشاد بالقانون قائلا: «الأغلبية المطلقة من الشعب الإسرائيلي تريد ضمان الشخصية اليهودية للجيل القادم».

يأتي هذا التقرير بينما فتح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقا في مارس 2021 بحق مزاعم بوقوع جرائم حرب في غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية منذ يونيو 2014 .

وقد رفضت إسرائيل التحقيق واعتبرته «معاداة للسامية» .